الحرية لأكباش الفداء السجناء على إثر مجزرة بيلوس

في ساعات الصباح الباكر من يوم 14 يونيو/حزيران 2023، غرق قارب الصيد المكتظ "أدريانا" في المياه الدولية على بعد حوالي 50 ميلاً من ميناء بيلوس اليوناني. غرق مئات الأشخاص تحت مراقبة خفر السواحل اليوناني (HCG). تم انتشال جميع الأشخاص الذين تمكنوا من البقاء على قيد الحياة تقريبًا، وعددهم 104 أشخاص، بواسطة يخت فاخر بعد غرق قارب الصيد. تم انتشال جثث 82 شخصا قتلوا في غرق السفينة. ومع ذلك، لا يزال المئات في عداد المفقودين ويُفترض أنهم سقطوا مع السفينة. وقد ألقت السلطات اليونانية القبض على تسعة مصريين من الناجين وألقيت عليهم اللوم بشكل غير عادل على أنهم مسؤولون عن المأساة.

غادرت "أدريانا" طبرق، ليبيا في 7 يونيو 2023، متجهة إلى إيطاليا وعلى متنها أكثر من 750 راكبًا، معظمهم من سوريا وباكستان ومصر(أ). كان قارب الصيد مكتظًا للغاية وفي حالة محنة واضحة، ولم يكن على متنه أدوات ملاحية مناسبة ولا طاقم ولا معدات سلامة. وبعد أسبوع في البحر، تعطل محرك القارب وكانت الإمدادات على وشك النفاد. وقد توفي شخصان على الأقل بسبب الجفاف قبل انقلاب القارب. استجابة لهذه الظروف، اتصل الأشخاص الذين كانوا على متن السفينة بـ "هاتف الإنذار - Watch the Med Alarm Phone" في 13 يونيو 2023 وأبلغوهم أن قاربهم يميل بشكل خطير وأنهم في حاجة ماسة إلى المساعدة. وقام هاتف الإنذار بدوره بإبلاغ خفر السواحل اليوناني، حيث كان قارب الصيد موجودًا داخل منطقة البحث والإنقاذ اليونانية (SAR). الإنقاذ لم يأت أبدا.

في الأسابيع والأشهر التي تلت هذه المذبحة التي راح ضحيتها مئات الأشخاص، تواردت الأدلة على الأحداث التي أدت في النهاية إلى انقلاب السفينة أدريانا في الظهور، مما رسم صورة واضحة لدور خفر السواحل اليوناني. لم يقتصر الأمر على عدم محاولة قوات خفر السواحل إنقاذ السفينة التي من الواضح أنها غير صالحة للإبحار، ولكنها أيضًا عرقلت أنشطة الإنقاذ المحتملة من قبل السفن الأخرى لعدة ساعات. يصف العديد من الناجين أيضًا كيف عرّضت قوات حرس السواحل اليونانية حياة الركاب للخطر من خلال محاولتها سحب القارب، الأمر الذي ساهم على الأرجح في غرقه (ب). أفادت التقارير أيضًا أن العديد من السلطات الأوروبية الأخرى أُبلغت بحالة الطوارئ التي كانت عليها القارب قبل ساعات من غرقه، لكنها لم تتدخل. (1)

وعلى الرغم من الأدلة المتزايدة على مسؤولية اليونان، فقد تم إلقاء اللوم على الفور على الضحايا أنفسهم. تم نقل الناجين إلى كالاماتا، اليونان، حيث تم احتجازهم وعزلهم في أحد المستودعات. وهناك، أخضعتهم السلطات للاستجواب حتى قبل أن يتمكنوا من الحصول على أي دعم قانوني أو نفسي اجتماعي مستقل. وبعد هذه التحقيقات، وبناء على شهادات عدد قليل من الناجين فقط، تم اعتقال تسعة ناجين مصريين وتقديمهم ظلما على أنهم المسؤولون عن المجزرة. وقد اتُهموا بتسهيل الدخول غير المصرح به ("التهريب")، والعضوية في منظمة إجرامية، والتسبب في غرق السفينة الذي أدى في النهاية إلى مقتل مئات الأشخاص.

وبحسب تقارير إعلامية، استندت الاتهامات إلى شهادات تشير إلى أنهم تحملوا بعض المهام على متن السفينة، على سبيل المثال توزيع المياه أو محاولة السيطرة على الحشود لتحقيق استقرار القارب المائل (ج). ومع ذلك، يبدو أن الرجال المتهمين هم أنفسهم مهاجرون دفعوا مبلغًا كبيرًا من المال للوصول إلى أوروبا، تمامًا مثل الأشخاص الآخرين الذين كانوا على متن السفينة. (2) ليست هذه هي المرة الأولى التي نرى فيها الضغط على الركاب للإدلاء بشهادات تدينهم. والأهم من ذلك، يبدو أنه لم يتم التعرف على أي من الرجال التسعة الذين تم القبض عليهم من قبل الركاب الآخرين على أنهم مستفيدون ماليًا أو حتى كجزء من الطاقم (د).

حاليًا، يُحتجز المتهمون رهن الحبس الاحتياطي في سجنين مختلفين في اليونان: ثمانية في نافبليو وواحد في أفلونا. ولا يزال التحقيق من قبل القاضي المحقق مستمراً، ولم يتم تحديد موعد للمحاكمة بعد. ولا نتوقع أن يتم ذلك قبل ربيع عام 2024. وقد طلب المحامون المعينون من قبل الدولة إطلاق سراح الناجين المصابين بصدمات نفسية من الحبس الاحتياطي، ولكن تم رفض هذا الطلب. وقد تم الآن الدفاع عن المتهمين من قبل مجموعة من سبعة من محامي الدفاع الجنائي ذوي الخبرة، بما في ذلك المشروع القانوني لحقوق الإنسان - ساموس والمركز القانوني ليسفوس.

في 13 سبتمبر 2023، قدم أربعون ناجًا من حطام السفينة المميت في بيلوس شكوى جنائية ضد جميع الأطراف المسؤولة أمام المحكمة البحرية في بيرايوس. (هـ) (3)

من سيتحمل مسؤولية وفيات حطام سفينة بيلوس؟

إنهم ليسوا الأشخاص الذين يبحثون عن الأمان، والذين يضطرون إلى السفر في طرق خطيرة للغاية في قوارب مكتظة. ولا شبكات التهريب التي تستغل هذا الوضع، فهي عرض وليست أصل المشكلة. الجاني الحقيقي هو حصن أوروبا، ورغبتها في السيطرة على الهجرة وإغلاق حدودها، وعقد صفقات قذرة مع الحكومات القمعية الأخرى.

إن نقل حدود الاتحاد الأوروبي إلى ما هو أبعد من أراضيه، إلى بلدان أخرى متاخمة للاتحاد الأوروبي، لن يؤدي إلا إلى المزيد من العنف. إنه لا يوقف الهجرة، بل يؤدي فقط إلى المزيد من الموت على طول الطريق.

على مدى السنوات الثلاث الماضية، زاد خفر السواحل اليوناني من ممارساته المتمثلة في عمليات الصد المنهجي في البحر، مما أدى إلى المزيد من العنف والوفيات وحالات الاختفاء. ونتيجة لذلك، يحاول المزيد من الأشخاص العبور مباشرة إلى إيطاليا، مما يزيد من

المسافة والمخاطر على الحياة على طول هذه الطرق. (4) أصبحت الممارسة القاتلة المتمثلة في الصد والإبعاد، وهي أحد أكثر أشكال منع عبور الحدود الوطنية عنفًا، هي القاعدة في أوروبا وخارجها. تجدر الإشارة إلى أنه في 7 يوليو 2022، أدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان اليونان بسبب ممارسات HCG غير القانونية والمهددة للحياة في البحر (و). (5) حاليًا، تم رفع ما لا يقل عن 32 قضية تتعلق بثماني عمليات صد وإرجاع ضد اليونان، وهي في انتظار القرار أمام نفس المحكمة. (6) في هذا السياق، تظهر مأساة بيلوس كحالة أخرى من سلسلة طويلة من جرائم عدم الإنقاذ والجرائم في البحر.

كل من ينجو من الرحلة ولا يتم إعادته يكون معرضًا لخطر الاعتقال التعسفي من قبل خفر السواحل واتهامه بشكل عشوائي بتسهيل العبور غير المصرح به للحدود ("التهريب"). تجريم الأشخاص الذين يعبرون حدودها بالقوارب أو السيارات أمر منهجي في اليونان.

ووفقا لدراسة حديثة أجرتها Borderline Europe، يوجد حاليا أكثر من 2000 مهاجر في السجون اليونانية، متهمين أو مدانين بتهم "التهريب". (7)

في معظم الحالات، تتسم عمليات الاعتقال والاحتجاز السابق للمحاكمة وجلسات المحاكمة لـ"سائقي القوارب" المتهمين بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ولا تمتثل لمبادئ المحاكمة العادلة، بما في ذلك: الاحتجاز التعسفي والعنف والإكراه، وقلة الوصول أو انعدامه للمترجمين الفوريين أو المساعدة القانونية. طبقت السلطات اليونانية نفس الممارسات في حالة حطام سفينة بيلوس.

غالبًا ما يكون تجريم الأشخاص المتنقلين غير مرئي، ويتم إسكات أصواتهم بسبب الاعتقال وأحكام السجن الطويلة. وهذا يسمح لسلطات دول الاتحاد الأوروبي بانتهاك حقوقهم بشكل أكبر. يواجه الأشخاص المتنقلين المتهمين بـ"تسهيل الهجرة غير الرسمية"، الذين يواجهون أحكامًا بالسجن لفترات طويلة للغاية بناءً على الاعتقالات والمحاكمات التعسفية، هدفًا رئيسيًا لعنف نظام الحدود.

باعتبارنا شبكة Captain Support Network، وهي مجموعة من الناشطين المتمركزين بشكل رئيسي في أوروبا، فإننا نتضامن مع كل من يتم تجريمه بتهمة ما يسمى "التهريب".

نطالب:

- إسقاط جميع التهم الموجهة ضد التسعة المحتجزين في قضية بيلوس
- إطلاق سراح التسعة المحبوسين ظلما بعد حطام سفينة بيلوس
- التحقيق مع السلطات اليونانية ومحاسبتها على مسؤوليتها في غرق سفينة بيلوس وعن الجرائم ضد الإنسانية على حدودها
- وضع حد فوري للعنف المنهجي والمميت على الحدود
- وقف تجريم الهجرة وسجن الأشخاص المتنقلين
- حرية التنقل للجميع

من فضلك قم بالتوقيع ومشاركة هذا البيان!

إذا كنت ترغب في الدعم لتغطية تكاليف المحكمة والتمثيل القانوني، يرجى التبرع لهذا الحساب:

(أ) كان للقارب ثلاثة طوابق: سطح سفلي ومتوسط وعلوي. كلهم كانوا مكتظين بالناس. بقي حوالي 100 امرأة وطفل في غرفة منفصلة خاضعة للحراسة باتجاه الجزء الأمامي من السطح الأوسط. لم ينج أي منهم.

(ب) في حين أن سفينة Aigaion Pelagos، وهي إحدى سفن الإنقاذ الأكثر حداثة في أوروبا، لم تكن بعيدة جدًا عن القارب المنكوب في ميناء جيثيو، فقد تم إرسال طائرة هليكوبتر من ليسفوس البعيدة. وعلى الرغم من أن السلطات الإيطالية وفرونتكس أبلغتا قوات حرس السواحل اليونانية قبل عدة ساعات بحالة الاستغاثة، إلا أنه لم يتم إطلاق أي عملية إنقاذ مناسبة.

(ج) تجدر الإشارة إلى أن الركاب الذين شهدوا ضد هؤلاء الركاب التسعة هم من سوريا وباكستان، في حين أن المتهمين جميعهم من مصر.

(د) قام العديد من الناجين بتسمية المستفيدين الرئيسيين (أي الأشخاص الذين حققوا ربحًا من الرحلة القاتلة) خلال المقابلات معهم - مما يؤكد عدم وجود أي منهم على متن السفينة. وفي باكستان، تم القبض على 14 شخصًا ربما شاركوا في تنظيم العبور بعد وقت قصير من وقوع الكارثة. وفي مصر، اتهم المدعي العام 37 شخصًا (معظمهم من ليبيا) بالانتماء إلى تنظيم إجرامي في هذه القضية. يمكنك العثور على مزيد من المعلومات حول البحث الاستقصائي حول الهياكل الكامنة وراء هذه القضية: https://www.lighthousereports.com/investigation/smuggler-warlord-eu-ally/

(هـ) الناجون، ممثلين بشبكة حقوق اللاجئين والمهاجرين، والرابطة اليونانية لحقوق الإنسان (HLHR)، والمجلس اليوناني للاجئين (GCR)، ومبادرة المحامين والحقوقيين من أجل غرق سفينة بيلوس ودعم اللاجئين تدين منظمة بحر إيجه (RSA) سلسلة الانتهاكات لالتزامات السلطات اليونانية بحماية حياة من كانوا على متنها وتطالب بإجراء تحقيق فعال في ظروف غرق السفينة الأكثر دموية التي حدثت في البحر الأبيض المتوسط في السنوات الأخيرة.

(و) في حطام سفينة قبالة جزيرة فارماكونيسي في 20 يناير/كانون الثاني 2014، تسببت سفينة تابعة لخفر السواحل اليوناني في مقتل 11 امرأة وطفلاً عندما قامت بسحب القارب بشكل خطير وعلى متنه 28 أفغانياً وسورياً فيما وصفه الناجون بعملية صد.

(1) https://counter-investigations.org/investigation/the-pylos-shipwreck

(2) https://www.bbc.com/news/world-europe-66154654, https://www.zeit.de/2023/31/seenotrettung-gefluechtete-mittelmeer-griechenland/seite-3

(3) https://justice4pylos.org/2023/09/40-survivors-of-the-pylos-shipwreck-file-a-criminal-complaint-before-the-naval-court-of-piraeus-14-9-2023/?fbclid=IwAR24oftPPlpN9WuceSwoKIFkJMT_cfLMETO1dKi_62EIhGSd3iibZGCvJHM

(4) https://aegean.forensic-architecture.org; https://legalcentrelesvos.org/2021/02/01/crimesagainstumanityintheaegean/.

(5) https://www.refworld.org/cases,ECHR,62de68304.html

(6) https://legalcentrelesvos.org/2021/12/22/european-court-of-human-rights-to-examine-two-cases-filed-against-greece-concerning-illegal-collective-expulsions/

(7) https://www.borderline-europe.de/sites/default/files/readingtips/criminalisation_of_migrants-study_by_borderline_europe_en.pdf